هيئة تنظيم مركز قطر للمال
QATAR FINANCIAL CENTRE
REGULATORY AUTHORITY

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تعريف التنظيم المالي

يكمن التنظيم المالي في الإشراف على الأسواق والمؤسسات المالية وتنظيمها، ووضع السياسات والقواعد الرامية إلى تحقيق الأهداف الرقابية.

وتفرض جهات الرقابة المالية عادةً على المؤسسات المالية عدداً من الشروط أهمّها تطبيق القواعد والمتطلبات والإرشادات اللازمة، حفاظاً على نزاهة النظام المالي.

نسعى في هيئة التنظيم إلى المحافظة على الثقة العامة في النظام المالي القطري والاضطلاع بدور قيادي في حماية وتعزيز استقرار النظام وحماية مستهلكي الخدمات المالية."

مايكل ج. راين
الرئيس التنفيذي

من نحن

إنشاء مركز قطر للمال

إنّ مركز قطر للمال هو مركز للمال والأعمال يعمل داخل قطر وقد أسّسته الحكومة القطرية في العام ٢٠٠٥ بهدف استقطاب الشركات العالمية للعمل في الدولة وتنمية وتطوير الاقتصاد القطري والمساهمة في إنشاء مجتمع يرتكز على المعرفة. أما هيئة التنظيم بمركز قطر للمال فتضطلع بدور مهم في بناء الاقتصاد وترسيخ الثقافة الرقابية في قطر، بصفتها الجهة الرقابية الموكلة تنظيم أعمال البنوك، وشركات التأمين وإدارة الأصول، وغيرها من الخدمات المالية المصرّح لها بمزاولة الأعمال في مركز قطر للمال أو منه.

خبراء في التنظيم المالي

تشمل هيئة التنظيم عدداً من الدوائر والأقسام الإدارية، أما القطاعات الرئيسية المعنية بتحقيق الأهداف الرقابية فهي قطاعات الإشراف والتصريح، والتحليل المالي، والسياسات والتشريعات والتنفيذ.

المنهج القائم على المخاطر

تعتمد هيئة التنظيم المنهج القائم على المخاطر والمبني على طبيعة أنشطة الشركات المالية وحجمها وتعقيدها، مع تحديد نطاق، ووتيرة، ومستوى الإشراف. وتتنوّع المهام الرقابية بين العمل المكتبي والتواصل المنتظم مع الإدارة العليا للشركات، والزيارات الميدانية الهادفة إلى تقييم المخاطر.

استراتيجية مشتركة للتنظيم المالي

أُطلقت الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي ٢٠١٧ – ٢٠٢٢ في العام ٢٠١٧، وهي تقدّم للجهات الرقابية الثلاث المعنية بتنظيم القطاع المالي، وهي مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، رسالة استراتيجية موحّدة تكمن في تقديم إطار عمل رقابي يتّسم بالمتانة والفعالية، ويدعم الرخاء الاقتصادي، ويحمي الاستقرار المالي، ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

الالتزام بالمعايير الدولية والتعاون الدولي

تدعم دولة قطر كافة المبادرات الساعية إلى تطوير المعايير الوطنية وأفضل الممارسات الدولية للقطاع المالي. وتعمل هيئة التنظيم على الامتثال الدائم إلى المبادئ والمعايير الصادرة عن الجهات الواضعة للمعايير المالية الدولية بمختلف اختصاصاتها. وتسعى هيئة التنظيم إلى تنظيم أطر التعاون التي تربطها بالجهات النظيرة من خلال مذكرات التفاهم الثنائية والمتعددة الأطراف.

لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر

نشأت لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر بموجب المادة (١١٦) من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢، وهي تهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات ما بين الجهات الرقابية المالية الثلاث في الدولة. ويتشكل أعضاء اللجنة من نائب محافظ مصرف قطر المركزي، والرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية، والرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. وتتمثل أهداف اللجنة في توفير نظام تحذيري مبكر، وتحديد ومراقبة وتحليل المخاطر ونقاط الضعف القائمة في النظام المالي عامة، واقتراح الحلول المعقولة، بالإضافة إلى التأكد من تنفيذ تلك الحلول ومن تقييم آثارها بصورة مناسبة.

نشاطنا

تهتمّ هيئة التنظيم بمهام **التصريح** للشركات والأفراد الراغبين في مزاولة الأنشطة المنظّمة في مركز قطر للمال، وذلك من خلال تقييم الطلبات المقدّمة من الشركات والأفراد والموافقة عليها. ويقوم فريق عمل التصريح بإرشاد المؤسسات المالية الراغبة في مزاولة أعمالها في دولة قطر خلال عملية تقديم الطلبات، وذلك مع تطبيق إجراءات العناية الواجبة.

تنتهج هيئة التنظيم آلية محدّدة للإشراف على شركات الخدمات المالية المسجّلة في مركز قطر للمال بحسب قطاع الأعمال، وذلك من خلال فرق العمل الموزّعة على إدارتين متخصصتين في الرقابة المالية، وهما إدارة الإشراف على البنوك والتأمين، وإدارة الإشراف على شركات إدارة الاستثمار والاستشارات والأوراق المالية. وتتعدّد أدوات الإشراف بين المراجعات المواضيعية، وتقييم التقارير الاحترازية الصادرة عن الشركات وتحليلها، إضافة إلى زيارات تقييم المخاطر الميدانية.

ومن فرق العمل القائمة في هيئة التنظيم، **فريق عمل التحليل الاحترازي الكلي**، الذي يقوم بإعداد التقارير الخاصة بتحديد وتقييم مخاطر الاستقرار المالي من خلال تحليل آخر التطورات والاتجاهات على الصعيد العالمي والاقليمي والمحلي، وتعميم هذه التقارير على مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكافة موظفي هيئة التنظيم.

مكافحة الجريمة المالية

تلتزم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمكافحة أي نشاط يمكن أن يشكّل جريمة مالية ضمن نطاق الشركات العاملة في مركز قطر للمال. ويعمل فريق عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على رصد المخاطر الناشئة عن الجرائم المالية، ووضع الأجندة المخصصة للإشراف المشدّد على الشركات المالية الهادف إلى المكافحة، وتحديد مدى التزام الشركات بتطبيق قانون المكافحة. ونعمل عن قرب مع الجهات الشريكة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة، ومع مجموعة العمل المالي (الفاتف)، وهي الجهة المسؤولة عن وضع السياسات المطبّقة عالمياً في مجال المكافحة، وذلك تحت إشراف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إعداد وتحليل السياسات

تهتمّ إدارة السياسات وإدارة الشؤون القانونية بإعداد وتحديث القواعد الرقابية المخصّصة للشركات المصرّح لها بمزاولة الأعمال في مركز قطر للمال، وذلك وفقاً للمعايير الدولية، مع مراعاة خصوصية البيئة القطرية وبيئة مركز قطر للمال. وتتنوّع المهام التشريعية بين الدراسات والأبحاث الخاصة بالأنظمة الرقابية الدولية، وإصدار الطروحات للتشاور العام حول مسودّات القواعد الجديدة المقترحة أو مقترحات تحديث القواعد القائمة. وتشمل القواعد الصادرة عن هيئة التنظيم تغطية المواضيع الرقابية الرئيسية، مثل الأعمال المصرفية الاحترازية الإسلامية أو التقليدية، وأعمال التأمين الاحترازي، والحوكمة المؤسسية، وحماية العملاء والمستثمرين، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

نتائج تنفيذية قوية وشفافة

تختصّ هيئة التنظيم بالتحقيق في المخالفات الرقابية المرتكبة في مركز قطر للمال من قبل الشركات والأفراد العاملين في المركز، وتنفيذ الإجراءات التأديبية بحقهم. وتشمل العقوبات التأديبية فرض الغرامات المالية، والمنع عن مزاولة الأعمال، وسحب التصاريح من الشركات أو الأفراد المعنيين.

حماية العميل والمستثمر

تهدف هيئة التنظيم ضمن مهامها الرقابية الأساسية إلى حماية العميل والمستثمر. وتقوم دورياً بإصدار قواعد جديدة ترمي إلى تحديث وتعزيز إطار عملنا المخصّص لحماية العملاء والمستثمرين المتعاملين مع الشركات المصرّح لها بالعمل في مركز قطر للمال، وذلك حرصاً منّا على مواكبة أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

برنامج تسوية منازعات العملاء

تقدّم هيئة التنظيم برنامج تسوية منازعات العملاء وهو عبارة عن خدمة مجانية ومستقلّة تهدف إلى تحقيق الإنصاف وتسوية الشكاوى المقدّمة من العملاء بشأن منتجات مالية تم شراؤها من شركات مصرّح لها بالعمل في مركز قطر للمال.

نظام حماية الإبلاغ عن المخالفات

يهدف هذا النظام إلى إلقاء الضوء على المخالفات الرقابية التي يمكنها الوقوع في الشركات المصرح لها بالعمل في المركز والتنبّه من حدوثها. ويُطلب إلى كافة الشركات وضع نظام مخصص للإبلاغ عن المخالفات المرتكبة من الشركات أو الأشخاص المرتبطين بها، ضمن آلية تسمح بإرسال التقارير إلى أحد شاغلي الوظائف المستقلة ضمن الشركة المعنية أو إلى هيئة التنظيم مباشرة. ويسمح هذا النظام بالحفاظ على السرية وإغفال هوية مقدّمي التقارير وحمايتهم.

تطوير رأس المال البشري

تلتزم الجهات الرقابية القطرية بخطة مستدامة وطويلة الأمد لتطوير الشباب القطري وإعداد خبراء وقادة المستقبل من المتخصصين في القطاع المالي. وتنصّ الخطة على تطوير الكفاءات وإعداد المحترفين المؤهلين الذين سيساهمون في تطوير القطاع المالي القطري مستقبلاً، وتحقيق النمو والتنويع الاقتصادي وتعزيز الاكتفاء الذاتي في القطاع المالي والاقتصاد القطري.

برنامج المسار

في مايو 2017، حصد برنامج المسار للتعليم والتطوير جائزة "أفضل مبادرة توطين" خلال حفل توزيع جوائز التميّز في الموارد البشرية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للابتكار والنتائج المحققة. وقد استحقّ برنامج المسار هذه الحائزة، نتيجة تطبيق مقاربة شاملة للتوطين مع تحقيق نتائج ملموسة.

ويسمح هذا البرنامج بقيادة الموظفين القطريين في تطوّرهم الوظيفي، بحسب النمط الذي يناسبهم على مدى خمس مراحل، يتركّز العمل خلالها على تحديد الكفاءات اللازمة، وتوفير التدريب المهني، وحضور المنتديات، وتقديم التوجيه والإرشاد من قبل كبار الموظفين.

المسار
al masar

مكان مثالي للعمل

حازت هيئة تنظيم مركز قطر للمال على شهادة "Great Place to Work®" أو "مكان مثالي للعمل في قطر"، وهي أولى مؤسسات القطاع العام التي تحصل على هذه الشهادة. وخلص الاستبيان المنفّذ من شركة "Great Place to Work*"، في العام 2018 إلى أن نسبة 70% من الموظفين ترى أنّ هيئة التنظيم توفّر لهم مكاناً مثالياً للعمل. وترحّب هيئة التنظيم بطلاب الجامعات والخريجين المهتمين في اكتشاف فرص العمل في المجال المالي خلال فترات تدريبهم. وتسنح هذه التدريبات لطلاب المال والأعمال فرصة الحصول على وظائف في قطاع الرقابة المالية.

*وتجدر الإشارة إلى أنّ شركة "Great Place to Work" هي شركة أبحاث عالمية متخصصة في بناء الثقة المؤسسية والتزام الموظفين.

بناء إرث رقابي

يكمن هدفنا الأساسي في بناء إرث من التنظيم المالي والمختصّين في الرقابة المالية لدولة قطر. ويدعم هذا الالتزام علاقاتنا القائمة مع مختلف الجهات الرقابية المحلية والدولية، ومع المؤسسات العاملة في القطاع، والجهات الحكومية، ومبادرات التعاون الناجحة مع المعاهد التعليمية ومراكز التعليم والتطوير المعروفة.

برنامج المسؤولية المجتمعية: "مبادرة"

"إنشاء بيئة تنظيمية للخدمات المالية تتمتع بمستوى عالي وتساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لدولة قطر وشعبها".

– رسالة برنامج المسؤولية المجتمعية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال

في مارس 2018، أطلقت هيئة التنظيم برنامج المسؤولية المجتمعية "مبادرة" وحازت على جائزة القيادة المسؤولة في المعرض الثاني للمسؤولية المجتمعية الذي استضافته جامعة قطر، تقديراً للخطط والشراكات الاستراتيجية التي يقدّمها برنامج "مبادرة".

ويضمّ البرنامج ثلاثة عناصر هي تطوير التواصل الاجتماعي الفعال، والشراكة الفعالة مع المجتمع القطري، والمساهمة في التنمية المستدامة.

ويهمّ هيئة التنظيم نشر التوعية حول برنامج "مبادرة" وهيئة التنظيم وقطاع المال في قطر عامة، وذلك من خلال توسيع نطاق البرنامج وتعزيز العلاقات الاستراتيجية مع المؤسسات الصغيرة والكبيرة الحجم.

اتّصل بنا

للمزيد من المعلومات حول هيئة تنظيم مركز قطر للمال،
يرجى زيارة موقعنا الالكتروني: www.qfcra.com

qfcra
+974 4495 6888
qfcra
+974 4495 6868
qfcra
info@qfcra.com

مركز قطر للمال، برج رقم (1)، الخليج الغربي

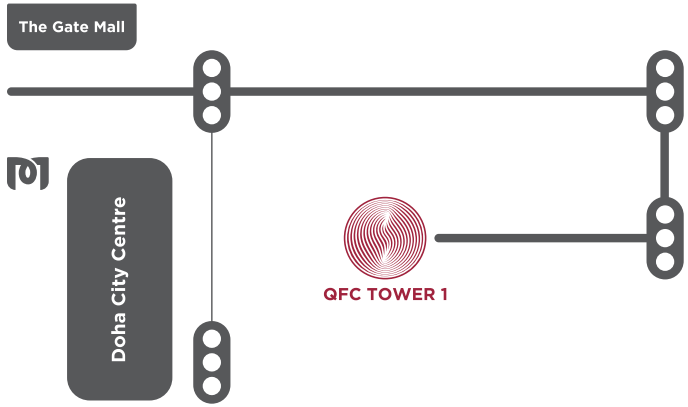

هيئة تنظيم
مركز قطر للمال